إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/157
للنشر الفوري
٤ إبريل ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يختتم بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع الأردن ويتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول المراجعتين الثالثة والرابعة بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي تقودها السيدة كريستينا كوستيال بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمّان في الفترة ٤–١٩ مارس الجاري لعقد مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ والمراجعتين الثالثة والرابعة لبرنامج الأردن الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني مع الصندوق.

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في ٣ أغسطس ٢٠١٢ على اتفاق الاستعداد الائتماني الذي يغطي ٣٦ شهرا بقيمة ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار أمريكي، أو ٨٠٠% من حصة الأردن في الصندوق) (راجع البيان الصحفي رقم12/288). وفي ٨ نوفمبر ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي على المراجعة الثانية بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني، ليصل مجموع المبالغ المسحوبة إلى ٦٨٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو حوالي ١,٠٤٣ مليار دولار أمريكي (راجع البيان الصحفي رقم 13/435).

وقد أصدرت اليوم السيدة كوستيال، رئيس بعثة الصندوق إلى الأردن، البيان التالي:

"اضطر الأردن إلى التعامل مع تأثيرات معاكسة قوية في السنوات الأخيرة. وكان للأزمة السورية انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الكلي الأردني وما زالت انقطاعات واردات الطاقة من مصر تفرض مزيدا من الضغوط على حسابات المالية العامة والحساب الخارجي. وأثناء عمل البعثة، قمنا بزيارة مخيم الزعتري للاجئين ومدينة المفرق المجاورة له، وقد تركت الزيارة انطباعا إيجابيا للغاية لدى فريق الصندوق عن كرم ضيافة الأردن للاجئين السوريين ودعمه لهم.

"ويرحب الفريق باستمرار التزام السلطات بتنفيذ برنامجها الاقتصادي الوطني في هذه البيئة الصعبة. وفي ضوء الأداء الاقتصادي الجيد في الفترة ٢٠١٣–٢٠١٤، توصلنا إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الثالثة والرابعة في ظل

اتفاق الاستعداد الائتماني، على أن يرتهن إقراره بموافقة المجلس التنفيذي الذي تقرر مبدئيا أن يناقش المراجعتين في أواخر الشهر الحالي.وستسمح موافقة المجلس بصرف مبلغ قدره ١٧٠,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٦٤ مليون دولار أمريكي) للشريحتين الرابعة والخامسة معا.

"وقد ارتفع النمو في الأردن إلى حوالي ٣% في عام ٢٠١٣ مع تحسن النشاط في مجالات الخدمات المالية والاتصالات والتجارة والبناء. وهبط معدل التضخم المحسوب على أساس سنوي إلى أعلى بقليل من ٣%. وتشير التقديرات إلى تحسن عجز الحساب الجاري بأكثر من ٥% من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى أقل من ١٠% من إجمالي الناتج المحلي، لتوقع انخفاض واردات الطاقة وارتفاع التحويلات الجارية للقطاع الخاص. غير أن البطالة ظلت مرتفعة عند مستوى ١٢,٦%.

وخلال عام ٢٠١٣، واصلت السلطات الحد من مواطن الضعف في حسابات المالية العامة والحساب الخارجي. فالإجراءات الحصيفة للسياسة النقدية وتحسن أوضاع الحساب الجاري، وتراجع دولرة الودائع بدافع من زيادة الثقة، والنجاح في إصدارين للسندات المحلية بالدولار الأمريكي، وإصدار سندات يوروبوند مضمونة من الولايات المتحدة سمحت للبنك المركزي الأردني بإعادة بناء الاحتياطيات الدولية حتى بلغت مستوى مريحا (يتجاوز خمسة شهور من الواردات المرتقبة في نهاية ٢٠١٣). وفي نفس الوقت، كانت مالية الحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) متماشية مع الالتزامات المحددة في البرنامج.

"ومن المتوقع أن يزداد الاقتصاد قوة على المدى المتوسط، حيث ينتظر للنمو أن يزداد تدريجيا إلى ٣,٥% في عام ٢٠١٤، و٤,٥% على المدى المتوسط، وأن يتراجع التضخم إلى حوالي ٢,٥% في نهاية ٢٠١٤ و ٣% على المدى المتوسط. وسيشهد عجز الحساب الجاري (باستثناء المنح) تحسنا تدريجيا يصل به إلى ٤,٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط، وهو ما يرجع في معظمه إلى انخفاض فاتورة واردات الطاقة. ولا تزال المخاطر كبيرة على هذه الآفاق المتوقعة، ومعظمها يرتبط بالصراع السوري واحتمال حدوث انقطاعات جديدة في واردات الطاقة.

"وفيما يخص السياسات، من المهم أن تواصل السلطات حماية الاستقرار الخارجي والحد من مواطن الضعف مع تحسين سوق العمل والنتائج الاجتماعية في الأردن. وبينما يتعين مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة، ينبغي أن يستمر التركيز على تحقيق توزيع عادل لعبء التصحيح وحماية شرائح المجتمع الأكثر ضعفا. ونظرا لاستفادة الأغنياء بشكل غير متناسب من مزايا انخفاض أسعار المرافق ومعدلات ضريبة الدخل الفعلية، تكتسب إصلاحات المرافق والضرائب أهمية بالغة في أي جهد للضبط المالي المتوازن.

"وبالنسبة لعام ٢٠١٤، من المتوقع أن يؤدي اعتماد تدابير للإيرادات وزيادة تعرفات الكهرباء إلى اتساق ميزانية ٢٠١٤ ومستوى الخسائر لدى شركة الكهرباء الوطنية مع أهداف السلطات المعنية بتخفيض العجز الأولي المتحد إلى ٨,٣% من إجمالي الناتج المحلي هبوطا من ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣. وبعد عام ٢٠١٤، ستؤدي استراتيجيات الطاقة والمياه متوسطة الأجل إلى عودة المرافق بالتدريج إلى مستوى استرداد التكلفة. وبالنسبة للحكومة المركزية، ينبغي أن يكون محور الضبط المالي هو الإصلاح الضريبي الذي يستهدف تعويض جانب من الانخفاض الكبير الملحوظ في الإيرادات

منذ عام ٢٠٠٧. وسيكون اعتماد مشروع قانون ضريبة الدخل المعروض حاليا على البرلمان، إلى جانب تخفيض الحوافز الضريبية، بمثابة خطوة كبيرة في هذا الاتجاه.

"وسيستمر تركيز السياسة النقدية على الحفاظ على مستويات مناسبة من الاحتياطيات الوقائية الدولية. وتواصل جهود الإصلاح تقدمها التدريجي في القطاع المالي، كما يتسم القطاع المصرفي بالاستقرار والسلامة الكلية. ويعمل البنك المركزي الأردني على تعزيز صلابة القطاع، بما في ذلك تحسين جمع البيانات الرقابية وتعزيز الإطار التنظيمي.

"وقد بلغ متوسط البطالة في الأردن ١٤% على مدار العقد الماضي، ويصل إلى مستوى بالغ الارتفاع بين الشباب والنساء على وجه الخصوص. ولتوفير فرص العمل واستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، يتعين تحقيق نمو سنوي متوسط في إجمالي الناتج المحلي قدره ٦,١% على مدار الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠. ومن الضروري لتحقيق هذا الهدف تجديد الزخم الدافع للإصلاحات الهيكلية، وهو ما يتطلب جهودا لتحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك التعجيل بالموافقة على قوانين الاستثمار والإقراض المضمون والإعسار المالي. وينبغي أن تهدف إصلاحات سوق العمل إلى تسليح الداخلين الجدد بالمهارات اللازمة في القطاع الخاص؛ ومعالجة القيود أمام انضمام الإناث للقوى العاملة. وفي نفس الوقت، ستؤدي زيادة الشفافية إلى تعزيز فعالية القطاع العام وزيادة مساءلته. ولتحقيق هذا الغرض، فمن المهم تقوية الإدارة الضريبية وإدارة المالية العامة، وتحسين ترتيب أولويات الاستثمار العام."